

بايدن أمام معادلة بيع السلاح وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط

تسهم الاضطرابات في الشرق الأوسط في زيادة منسوب التسلح وإعادة المسائل العسكرية لتتصدر سلم أولويات الدول المعنية بتلك الصراعات التي تشكل منشطا رئيسيا لسوق السلاح في الولايات المتحدة، إلا أن محللين يرون أن الإدارة الجديدة تقف الآن أمام تحدي إحلال التوازن بين ما هو عسكري وآخر يتعلق بدعم أسس الديمقراطية في المنطقة.

واشنطن - تُضعف الطبيعة المستمرة لعقيدة السياسة الخارجية التدخلية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصادقة الولايات المتحدة داخل المجتمع العالمي لأنها تغذي الصورة النمطية السائدة بأن المزيد من الحروب يعني بيع المزيد من السلاح. وفي أغلب الأحيان، تبدو عقيدة السياسة الخارجية الأميركية مدفوعة بعقلية التدخل العسكري التي بلغت ذروتها، إذ أغرقت إدارة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب أحضان حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية بأسلحة متطورة بالمليارات من الدولارات. ومع تولي الرئيس المنتخب جو بايدن زمام القيادة بعد أسابيع من الآن، توجد فرصة لسياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة تجاه المنطقة، حيث يرى الخبير الأمني الفرنسي ألكسندر نغفلوا في تحليل نشرته مجلة "ناشيونال إنترست" الأميركية أن الإدارة الجديدة ستحتاج إلى توظيف الدبلوماسية والدعوة إلى حقوق الإنسان بدل المزيد من إبرام الصفقات العسكرية.

ومثلما تدعم مبيعات الأسلحة نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، فإن إدارة بايدن عليها أن تدرك قوة المنظمات الدولية لبناء تحالفات تعزز حقوق الشعوب العربية. وهذه العملية تتطلب أجنحة سياسية واضحة للتقليل من منسوب التوترات بشكل أفضل مما هي عليه اليوم.



ألكسندر نغفلوا

بايدن عليه توظيف الدبلوماسية بدل الصفقات العسكرية

وتعتقد الولايات المتحدة أن الحروب في الشرق الأوسط ستستمر لسنوات قادمة، مما يجعلها تقول على لسان مسؤوليها، إن توقعاتها لمبيعات السلاح ما زالت قوية وفي ارتفاع.

ولكن رغم ذلك لا ينبغي أن يعكس رفض هذه العقلية فقط فهما بأن الولايات المتحدة لا تقل قوة عن حلفائها على المسرح الدولي فحسب، بل يجب أن يعكس أيضا أن القضايا المحلية والجهود الدبلوماسية لا يمكن وضعها في مازق لتمويل التدخل العسكري.

وبدا من ذلك، يؤكد نغفلوا الكاتب المستقل المهتم بموضوعات الدبلوماسية والسلام والصراع في المنطقة العربية، أنه يجب تقليص الإنفاق الدفاعي لمعالجة قضايا المساواة والتنمية في الداخل، جنبا إلى جنب مع تجديد وزارة الخارجية الأميركية وقوتها الدبلوماسية والتي عرقلت في ظل إدارة ترامب.

ويكس مؤشرا مخاطر بيع الأسلحة لعام 2020 الصادر عن معهد كاتو الأميركي بشكل أفضل معضلة السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة رغم أن هذه السياسة مهمة في تعزيز التعاون الاستراتيجي مع حلفاء المنطقة. وقدر المؤشر، الذي صدرت أحدث بياناته في أكتوبر الماضي، أن إدارة ترامب توسعت في صفقات أسلحة بلغ مجموعها 85.1 مليار دولار في العام.



جزء رئيسي من إرساء التحالفات



سرطان الفساد المتفشي يشكل خطرا على التنمية والازدهار

معركة السعودية ضد الفساد تدخل منعطفًا يكرس مبدأ القانون لا حصانة لأحد أمام حماية المال العام وتعزيز مبدأ الشفافية

الفساد في أوساط صغار الموظفين، فقد أعلنت السلطات في نوفمبر العام الماضي عن إدانة عدد من المتهمين في قضايا فساد مالي وإداري، والتي اعتبرها المراقبون خطوة أخرى في مسار سيكول طويل ومتشعب وأن تطل مسؤولين من مختلف المستويات.

ومع استمرار الحملة، التي أدت إلى العشرات من الاعتقالات خلال الأشهر الأخيرة وصارت مبالغ مالية، فقد باتت تحظى بالغناء من السعوديين وخصص رقم هاتفي مجاني من أجل الإبلاغ عن أي شبهات فساد.

وأكد مسؤول محلي رفض الكشف عن اسمه لوكالة الصحافة الفرنسية أن "الرسالة التي يرسلها حكام السعودية للفاستين هي لن تذهبوا إلى الريتز، بل ستذهبون إلى سجن حقيقي... يتخوف كل من يتلقى رشي من أن يأتي عليه الدور". وللتأكيد على جدية الحملة، أعلنت نراهة في أكتوبر الماضي اعتقال أحد موظفيها بسبب الفساد. وواجه البلد الخليجي، الذي يحتل المرتبة 51 من 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية، عقودا من الكسب غير المشروع وممارسة الوساطة أو المحسوبية.

تجد السعودية نفسها في مواصلة تغيير حاسم في مجال مكافحة الفساد حتى لو أدى الأمر إلى مواجهة مع أفراد من العائلة الحاكمة ومسؤولين سواء كانوا كبارا أو صغارا، وهي ترى أن إدخال إصلاح جذري ومؤلم أفضل من معالجة سطحية وغير موضوعية ستعيق الأزمات وستقود تراكماتها في الأخير إلى نتيجة لا تحمد عقباها، ولكن يرسل إشارات أيضا بأن تطبيق القانون وتعزيز الشفافية لن يستثني أحدا مهما كان منصبه في الدولة.

الرياض - في دليل على جدية مساعي وتوسيع ظاهرة الفساد وتفعيلها لما اكده ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قبل ثلاث سنوات بأن "من يثبت عليه تورطه في قضايا فساد فسبحان، أبان كان"، أطلقت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) حملة جديدة من المرجح أن تشمل شخصيات عليا في الدولة لظما كانت محضنة ضد أي محاسبة أو مساءلة.

الحملة أساسية من أجل توجيه الدولة الغنية بالنفط بعيدا عن ثقافة استمرت لعقود من الإسراف والمساءلة الضعيفة

ويذهب معظم المراقبين إلى التأكيد على أن استكمال هذا المسار، بغض النظر عن كونه سيسهم في دعم الاقتصاد، ستكون له تداعيات إيجابية كثيرة بينها تكريس دولة القانون وحماية المال العام وتسريع وتيرة الإصلاح وتعزيز مبدأ الشفافية والدفع قداما بتحقيق "رؤية الملكة 2030"، ورد الحقوق إلى أصحابها.

الحملة مستمرة

تظهر مواصلة تعامل السلطات السعودية مع هذه القضية المهمة في سياق برنامج الإصلاح الشامل تغيرا في أسلوب عمل مؤسسات الدولة، لاسيما المكلفة بمكافحة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه وتخلصها من مظاهر البيروقراطية التي كانت سببا في بطئها وقلة نجاعتها.

وتطمح الإصلاح في تاريخها المعاصر تطل مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية، حيث تسعى إلى تنويع مصادر دخلها وتنمية ثروتها وإحكام طرق إدارتها واستثمارها في تنمية البلاد.

وبعد مصادرة مبالغ مالية نقدية كبيرة، كان بعضها مخبئا في أسقف زائفة وخزانات مياه، تثير الحملة الجديدة لمكافحة الفساد قلق شخصيات بارزة ومسؤولين في الدولة من أن



ديفيد رونديل

الفساد تراجع ولم يزل ولكنه أصبح أقل قبولا اجتماعيا

وعانت السعودية خلال عقود من استشراف ظاهرة الفساد نظرا لوجود عاملين هما ثراء الدولة من جهة، ووجود العديد من الإخلالات في الأجهزة الإدارية والمؤسسات الرقابية من جهة أخرى، وهو ما بدأت السلطات بالعمل على تلافيه خلال السنوات الأخيرة. ولكن الحملة الجديدة، التي تستهدف الجميع من مسؤولين كبار في مجال الدفاع وصولا إلى موظفين صغار في البلديات ومجاللات الصحة والبيئة، تعطي رسالة قوية من أن ولي العهد الشاب يعطي قدما في سياسة الإصلاح حتى أن أحد المراقبين أكد أن الحملة تستحق التأكيد أنه "لا يوجد سوى قيادة واحدة".

ولإعطاء زخم أكبر للحملة، أصدر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز في ديسمبر الماضي أمرا ملكيا وافق فيه على الترتيبات التنظيمية والهيكلي المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك في خطوة جديدة باتجاه الرفع من ففاءة المؤسسات في الاستجابة للتوجه الإصلاحية الشامل الذي تشهده البلاد والتصدي لظاهرة الفساد حماية لموارد الدولة.

وكان الأمير محمد أبلغ مجلس الشورى الشهر الماضي أن حملة مكافحة الفساد أعادت 247 مليار ريال (66 مليار دولار) في الأعوام الثلاثة الماضية بالإضافة إلى استرجاع أصول وعقارات وأسهم بمليارات وغيرها. ومع أن ثمة بعض التخمينات حول ما إذا كانت الحملة تهدف إلى إقصاء مسؤولين أمنيين لا يعتبرون مخلصين بما فيه الكفاية للحكام، فإنها ستساعد في المقابل على تعزيز خزائن الدولة وسط تراجع اقتصادي حاد، فقد أكد أكاديمي سعودي لم تكشف وكالة الصحافة الفرنسية عن هويته أن "الهدف الحقيقي ليس الفاسدين بل الغرامات ومصادر جديدة للدخل".

ويذهب ديفيد رونديل، الذي شغل في السابق منصب رئيس البعثة في السفارة الأميركية في الرياض، إلى هذا الرأي حين يقول "أظن أن ثمة عددا قليلا من المعارضين السياسيين في شبكة الفساد والأسباب الرئيسية للحملة هي إنهاء الفساد وتحفيز التنمية وجمع الأموال".

مصادر جديدة للدخل

تملك السعودية، من بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، أقدم تقاليد لرسم أهداف اقتصادية طموحة تخترل في خططها الخمسية. وكانت الملكة قد طبقت أول خطة تنموية خمسية في سنة 1970 وأنهت خططها التاسعة في سنة 2014. ومع ذلك تعتبر السعودية مقارئة بجيرانها متاخرة في تبني خطط أكبر حيث أعلنت كل من البحرين والإمارات وقطر عن خطط وطنية 2030 في عام 2008، وبعد عامين من ذلك أعلنت الكويت عن رؤيتها المستقبلية. ويرجع بعض المحللين جزءا كبيرا من ذلك إلى خصوصية الوضع في السعودية وسيطرة نظرة خاصة

تطلها، وسط ترجيحات من أنها سوف تحقق الهدف المطلوب، وهو تعطيل شبكاته الناشئة التي طالت أغلب القطاعات. وشهدت الحملة التي أطلقت في العام 2017 توقيف مسؤولين عسكريين كبار بالإضافة إلى موظفين بيروقراطيين صغار، والعشرات من الأمراء ورجال الأعمال والسياسيين في فندق ريتز كارلتون بالعاصمة الرياض. وعلى إثر جمع الأدلة ضد متورطين في قضايا فساد شملت أمراء ووزراء ومسؤولين رفيعي المستوى، جاءت الحملة ضد الفساد في أقوى قراراتها باعتقال 11 أميرا ووزراء ومدراء لشركات كبرى من بين الاتهامات الموجهة لهم غسل الأموال وتقديم رشاوى وابتزاز بعض المسؤولين واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية. وأوردت التحقيقات التي نشرتها وسائل إعلام حكومية أن هيئة مكافحة الفساد الرسمية في البلاد قامت بضبط طالب رشوة "متلبسين" في سلسلة مراهقات، وعثرت على مبالغ نقدية مخبأة في علبات أو خزنة تحت الأرض وحتى في مسجد. ومن بين أبرز الأسماء التي تم إيقافها حينها، رجل الأعمال الأمير الوليد بن طلال والأمير تركي بن عبدالله، والأمير فهد بن عبدالله بن محمد، نائب وزير الدفاع وقائد البحرية السابق، والأمير متعب بن عبدالله، رئيس الحرس الوطني، الذي أعفي من منصبه، وخلفه للحرس الأمير خالد بن عبدالعزيز بن عياف آل مقرن، المحسوب على الجيل الشاب. وبعد أسابيع من احتجازهم، أطلق سراح الأمراء ورجال الأعمال بعد توصلهم لتسويات مالية، بينما قالت السلطات إنها استعادت أكثر من 107 مليارات دولار. وفي تحول لافت غاصت الحملة على

